



تقييم حالة

قراءة في المشهد السياسي والانتخابي في الصومال: تطلعات وتوقعات

عبد الرحمن محمود علي عيسى | نوفمبر 2016

قراءة في المشهد السياسي والانتخابي في الصومال: تطلعات وتوقعات

سلسلة: تقييم حالة

عبد الرحمن محمود علي عيسى | نوفمبر 2016

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص. ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

www.dohainstitute.org

ملخص تنفيذي

بعد إنهاء المرحلة الانتقالية التي بدأت عام 2000 واستمرت 12 عامًا، ووضع الدستور المؤقت، وانتخاب الرئيس بموجبه، واعتراف العالم بأول حكومة دستورية منذ انهيار نظام محمد زياد بري العسكري في عام 1991، ارتفعت التطلعات الشعبية لتجاوز الواقع المرير، وتم وضع "رؤية 2016"، وتعهد الرئيس إجراء انتخابات حرة مباشرة في نهاية ولايته الرئاسية، ولكن تعذر إجراء انتخابات مباشرة لأسباب موضوعية، غير أن التحول السياسي أخذ مجراه، وتوصل مجلس القيادة الوطني الذي هو بمثابة مجلس فدرالي للجمهورية، إلى صيغة يتم فيها تنظيم انتخابات غير مباشرة تحظى برعاية المجتمع الدولي.

سُجِرى الانتخابات في كل الدوائر في البلاد ما عدا ولاية صومال-لاندا التي أعلنت انفصالها من جانب واحد عن بقية أجزاء الصومال، حيث ستشارك الولايات الفدرالية الأخرى أول مرة في هذه الانتخابات؛ ما يعزز مصداقيتها - على الرغم من أنها أقرب إلى الاختيار منها إلى الانتخاب - مقارنة بدورة 2012 التي كان القرار فيها بيد رجل واحد هو شيخ العشيرة، مما كان يسهل إمكانية عملية شراء الذمم، واتهامات تزوير الأصوات، بيد أن هذه الانتخابات لا تتركز السلطة فيها في شيخ العشيرة، مع أنه ما يزال رقمًا صعبًا في المشهد الانتخابي، وإنما يشاركه مندوبون من فئات الشعب كافة، وهذه الخطوة تجعل العملية الانتخابية أكثر شفافية من سابقتها، ولا تضمن نزاهتها عن تأثير المال السياسي، وما يعكر صفوها، مثل غياب المراقبين المستقلين، على الرغم من دعم المجتمع الدولي عملية التحول السياسي والاستحقاق الانتخابي.

يعتقد المتابعون أن الاستحقاق الانتخابي قد يغير مجرى الأحداث في الصومال؛ إذ من المرجح أن يحتدم السباق بين الإسلاميين وغيرهم من جهة؛ ومن جهة أخرى بين كتلتين قبليتين طالما احتكرتا حكم الصومال، وهما عشيرتا "دارود" و"هوية" اللتين ينحدر منهما الرئيس المنتهية ولايته حسن شيخ محمود، ورئيس حكومته عمر شرماركي، وكلاهما مرشح رئاسي. يدل هذا على أن التجاذبات السياسية والعشائرية، والتحالفات الانتخابية، بلغت أشدها بين الكتلتين المتنافستين. ومن الجدير بالذكر أن هذه الاستقطابات بدأت منذ ما قبل الاستقلال، وهي استقطابات لا تعيد تشكيل المشهد السياسي فحسب، بل تعكس أيضًا مقدار التنافس المحموم بين الكتل العشائرية المختلفة التي تكوّن النسيج الاجتماعي في الصومال.

المحتويات

- 1 توطئة
- 2 مسار التحول السياسي والأزمات المتكررة
- 3 1. رؤية 2016
- 4 2. التوافق على النموذج الانتخابي
- 5 3. أهم بنود النموذج الانتخابي غير المباشر
- 6 قاعدة المحاصصة العشائرية
- 6 ماهي قاعدة المحاصصة العشائرية 4.5؟
- 7 الخارطة الحزبية والتحالفات الممكنة
- 8 طبيعة التحالفات الممكنة
- 9 محليًا
- 10 إقليميًا
- 11 دوليًا
- 12 أبرز المرشحين
- 13 المرشحون الآخرون
- 14 أزمة ممثلي صومال-لاند
- 15 الخاتمة

توطئة

سيشهد الصومال نهاية هذا العام انتخابات برلمانية ورئاسية مرة ثانية في أرضه، بعد سنوات بات مألوفًا فيها انتخاب رؤساء البلاد في دول الجوار، وذلك بعد أن خطى خطوة مهمة إلى الأمام في العام 2012، بإسدال الستار على المرحلة الانتقالية التي بدأت عام 2000 إبان رئاسة الرئيس عبد القاسم صلاّد حسن في المرحلة الانتقالية، والتصديق على الدستور المؤقت للجمهورية، واختيار أعضاء البرلمان من شيوخ العشائر، وإجراء الانتخابات الرئاسية التي فاز بها حسن شيخ محمود كأول رئيس دستوري يتم انتخابه في أرض الصومال، منذ انتخاب الرئيس الراحل عبد الرشيد علي شرماركي في العام 1967، وتعهد جملةً من الاستحقاقات في برنامجه السياسي الذي عرف بسياسة الركائز الستة؛ تحقيق الاستقرار، وإنعاش الاقتصاد، وتقديم الخدمات الأساسية، وبناء السلام، وتعزيز المصالحة، وتحسين السياسة الخارجية، والحفاظ على وحدة البلاد، وتعهد نقل الصومال إلى مرحلة جديدة، يقرر فيها الشعب مصير قادته عن طريق انتخابات حرة مباشرة¹.

قاد هذا التطور من الناحية الدستورية والسياسية إلى تقدم نسبي في الأمن والاستقرار، وقد حظي الصومال بتأييد المجتمع الدولي الذي اعترف أول مرة بالنظام الجديد، والذي وعد بتقديم كل المساعدات لتثبيت أركانه ودعم مؤسساته وبناء قواته المسلحة والاستخبارات، وتلبية حاجاته في التنمية وتطوير موارده الاقتصادية واستثمار ثرواته الطبيعية. وخرجت الصومال - بحسب منظور الأمم المتحدة - من حالة الدولة الفاشلة إلى مرحلة الدولة الهشة التي تتعافى من آثار الحرب؛ فلقد صرح السفير نيكولاس كي ممثل الأمين العام للأمم المتحدة السابق بأن الصومال لم تعد دولة فاشلة وأن "القادة السياسيين منخرطون في حديث سياسي ومفاوضات بعضهم مع بعض، وليسوا أمراء حرب يقاثل بعضهم بعضًا على أساس عشائري"².

وفي خضم هذه الأجواء الإيجابية والمفعمة بالحماسة، سادت آمال كبيرة، وارتفع سقف التوقعات عاليًا في تحقيق آمال الشعب، وتطلعاته إلى جلب الأمن والاستقرار والازدهار، وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، وقطع شوط، ولا سيما على صعيد السياسة الخارجية ومشاركة الصومال في عدد من المؤتمرات الدولية؛ الأمر الذي يصب في ترويج اسم الصومال في المحافل الإقليمية والدولية، فإن يعدّ ما تحقق على الصعيد الداخلي ضئيلاً مقارنة

¹ Villa Somalia, "Foundations of New Beginning The Six Pillar Policy," accessed on 22/11/2016, at:

<http://bit.ly/2f1HHLp>

² "مسؤول أممي: الصومال لم يعد دولة فاشلة"، الجزيرة نت، 2015/12/23، شوهد في 2016/11/22، في: <http://bit.ly/2fAAJJv>

بحجم الملفات المطلوبة، مثل استكمال مراجعة الدستور المؤقت والاستفتاء فيه، وترسيخ النظام الفيدرالي، وتشكيل الولايات الفدرالية، وتأسيس الأحزاب السياسية، وإطلاق النشاط السياسي، وتنظيم انتخابات مباشرة لتعزيز الوحدة الوطنية، وتأمين تحول سياسي ديمقراطي سلس، وتداول سلمي للسلطة؛ ما يسهم في حفظ الأمن والسلم الدوليين³.

نجح الرئيس في الإشراف على تشكيل أربع ولايات فدرالية هي؛ جوبالاند، وجنوب الغرب، وغلمدغ، وهرشيبيلي، تضاف إلى كل من صومال-لاند وبوتنلاند القائمتين بعد جهد بذله شيوخ العشائر، وبإشراف الحكومة الفدرالية، وبرعاية من منظمة الإيغاد (IGAD)، إلا أنه أخفق في عملية مراجعة الدستور، إضافة إلى إرجاء الانتخابات المباشرة إلى خريطة الطريق نحو 2020؛ نظرًا إلى الأوضاع غير المواتية في البلاد، في الجوانب السياسية والتشريعية والأمنية والاقتصادية⁴.

مسار التحول السياسي والأزمات المتكررة

واجه النظام الجديد تحديات كبيرة؛ أولها عدم الاستقرار السياسي وعدم الانسجام بين المؤسسات الدستورية من الرئاسة والبرلمان والحكومة، فضلاً عن التحديات الأمنية؛ فقد تم طرح البرلمان مذكرة اتهام لعزل الرئيس، في سابقة هي الأولى من نوعها في التاريخ السياسي الصومالي. وبعد شهر من الشد والجذب السياسيين والقانونيين تم احتواء الأزمة، كما تم تشكيل ثلاث حكومات في ثلاث سنوات من ولاية الرئيس حسن شيخ محمود، الأمر الذي لم يساعد في إحداث تغيير في الأوضاع السياسية المتأزمة أصلاً. وانعكست هذه الأجواء السياسية الملبدة بالشك وعدم الثقة على الأوضاع الأمنية والاقتصادية.

شُكلت أول حكومة دستورية برئاسة رئيس الحكومة الأسبق عدي فارح شردون، مؤلفة من عشر حقائب وزارية، في محاولة للتغلب على قلة الموارد وعدم انسجام عمل الحكومة وانتظامه. وبعد مرور عام على هذه الحكومة، تبين أن الأمر لا يتوقف على حجم الحكومة وإنما على نوعية أدائها؛ وهو ما خلق أزمة سياسية أدت في النهاية

³ "حلقة نقاشية في الصومال في أفق انتخابات 2016"، مركز الجزيرة للدراسات، 2016/6/23، شوهد في 2016/11/22، في: <http://bit.ly/2fY4qEH>

⁴ "انتخابات الصومال 2016 لن تكون بتصويت شعبي مباشر"، رويترز، 2016/7/29، شوهد في 2016/11/22، في: <http://bit.ly/2gxp7ul>

إلى إسقاط أول حكومة بعد نهاية المرحلة الانتقالية. تم - بعد ذلك - تشكيل حكومة جديدة بعد مخاض عسير بقيادة رئيس مجلس الوزراء السابق عبد الولي شيخ أحمد، وهي الثانية من نوعها التي انبثقت عن العملية الديمقراطية، بوضع قواعد راسخة للحكم الدائم المؤسس على التوافق الوطني، وتمثيل جميع مكونات الشعب، على أمل نجاح الحكومة الجديدة في المهمات الصعبة والتحديات الجمة، وكما كان متوقعًا دبّت الخلافات بعد فترة، وأدت الأزمة في نهاية المطاف إلى حجب الثقة عن حكومة عبد الولي. وفي محاولة للملمة الجراح، تم تشكيل حكومة ثالثة برئاسة رئيس الحكومة السابق في عهد الرئيس شريف شيخ أحمد وهو عمر عبد الرشيد علي شرماركي، كأول رئيس حكومة يعاد تكليفه، والذي نجح بإقرار نموذج انتخابي غير مباشر أكثر تطورًا من صيغة الانتخاب في 2012، ولا ترقى إلى معايير الانتخابات المعروفة في العالم⁵.

1. رؤية 2016

تم وضع هذه الرؤية في مؤتمر عقد في العاصمة مقديشو في المدة من 2-6 أيلول/سبتمبر 2013، لخبراء، وعلماء دين، وأكاديميين صوماليين، وممثلين للمجتمع المدني، وبحضور ممثلين إقليميين. وكان الهدف الأساسي من المؤتمر؛ إيجاد رؤية صومالية نابعة من وجدان الشعب الصومالي تجاه مسيرة العملية السياسية نحو إعادة بناء الدولة والديمقراطية، وتكونت الرؤية من:

- مراجعة الدستور والاستفتاء فيه.
- فدرلة البلاد.
- إصلاح المؤسسات والحكم الرشيد.
- التوعية السياسية والمصالحة.
- العدالة الانتقالية.
- تشكيل الأحزاب السياسية وتنظيم العملية الانتخابية.

ولكن لم يتم تنفيذ الرؤية كما خُطّط لها نتيجة للتجاذبات السياسية التي ضيعت الوقت والجهد والمال، وكذلك التحديات الأمنية التي تمثلها حركة الشباب الراضة الانخراط في العملية السياسية؛ ما تسبب في حالة من الإحباط العام، وخاصةً بعد إعلان الرئيس عدم إمكان إجراء انتخابات حرة مباشرة، وتم التوافق عوضًا عنها

⁵ "الأمين العام يرحب بقرار الحكومة الصومالية بشأن إنشاء مجلسين في البرلمان"، إذاعة الأمم المتحدة، 2016/1/28، شوهد في <http://bit.ly/2gbKkWT>، في: 2016/11/22

على إجراء انتخابات غير مباشرة. وقد حاول معظم اللاعبين الفاعلين في المسرح السياسي استغلال إرجاء الانتخابات المباشرة، فسعوا إلى التمديد لمؤسسات الدولة كأمر واقع وحتمي، وروجوا هذه الفكرة إقليمياً ودولياً، لكنهم اختلفوا على تفاصيل التمديد؛ فالبرلمان سعى للتمديد لنفسه دون الرئاسة والحكومة، أما الرئاسة والحكومة فتمسكتا بعدم التمديد احتراماً لتعهداهما السابقة، ولعلمهما بممانعة البرلمان لذلك. من ناحية أخرى، أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً برقم 2275 في 24 آذار/ مارس 2016، دعا فيه إلى عدم التمديد لمؤسسات الدولة، وإلى إجراء الانتخابات في موعدها، وضغط المجتمع الدولي على القيادات الصومالية للوفاء بالتزاماتها في تأمين تحول سياسي ديمقراطي سلس، وتداول سلمي للسلطة. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل الحكومة الصومالية قادرة على توصيل البلاد إلى محطة 2016 وفق الجدول الزمني المعلن والمتفق عليه؟⁶

2. التوافق على النموذج الانتخابي

انغمست البلاد في الأزمات السياسية في ولاية الرئيس حسن شيخ محمود، مرة بإسقاط الحكومات المتعاقبة وأخرى في تشكيلها، وكان أشد تلك الأزمات على الإطلاق تقديم قرابة 100 نائب إلى البرلمان الصومالي مذكرة لعزل (impeachment) الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود في 12 أغسطس/ آب 2014، اتهمته فيها بالفشل في إدارة البلاد، وانتهاك الدستور والقوانين، محدثة موجة جديدة من التجاذبات السياسية التي ألفت بظلالها على المشهد السياسي برمته؛ فتجمدت الملقّات كافة مثل مراجعة الدستور والاستفتاء فيه، والتمهيد لإجراء انتخابات مباشرة. أدّت كل هذه الأزمات المتلاحقة إلى عدم وفاء الرئيس حسن شيخ محمود بوعده بإجراء انتخابات مباشرة في البلاد، وأصدر مجلس الوزراء توصية إلى البرلمان؛ يذكر فيها أن الأوضاع السائدة في البلاد سياسياً وأمنياً واقتصادياً لا تسمح بإجراء انتخابات حرة مباشرة ديمقراطية، وأوصى بالاستعاضة عنها بإجراء انتخابات غير مباشرة، وعرض المشروع على البرلمان الفدرالي الذي صادق عليه، وفوض إلى الحكومة صوغ نموذج انتخابي غير مباشر، لانتخاب أعضاء البرلمان بمجلسيه، ورئيس الجمهورية، وتحقيق "رؤية 2016". سارعت الحكومة بعدها إلى إعداد النموذج الانتخابي غير المباشر، وتم تشكيل مجلس القيادة الوطني للتشاور في كيفية إجراء انتخاب غير مباشر، وضم كلاً من الرئاسات الثلاث (رئيس الجمهورية، ورئاسة البرلمان، ورئاسة الحكومة)، وجميع رؤساء الولايات الفدرالية. وبعد سلسلة اجتماعات ماراتونية، استغرقت أكثر

⁶ Security Council, "Resolution 2275 (2016)," March 24, 2016, accessed on 22/11/2016, at: <http://bit.ly/2gd4un7>

من عام، ابتداء من تموز/ يوليو 2015 إلى أيلول/ سبتمبر 2016، توصلت القيادات الصومالية إلى النموذج الانتخابي غير المباشر لعام 2016 الذي حظي بدعم ومباركة كبيرين من المجتمع الدولي.

3. أهم بنود النموذج الانتخابي غير المباشر

- لا تمديد للمؤسسات الدستورية، ويجب أن يتم انتقال السلطة في الموعد المحدد بنهاية عام 2016.
- إنهاء قاعدة المحاصصة العشائرية، على أن يتم إصدار خريطة طريق 2020 لإجراء انتخابات مباشرة.
- انتخاب أعضاء مجلس النواب (المجلس الأدنى) الـ 275، بنظام المحاصصة العشائرية 4.5 لآخر مرة في 2016.
- تعيين رؤساء الولايات لأعضاء مجلس الولايات الممثلين لولايتهم، والتصديق من برلمان الولاية.
- انتخاب أعضاء مجلس النواب من 51 مندوبًا لكل عضو من مختلف فئات الشعب من دائرته الانتخابية (من عشيرته ما دامت قاعدة الانتخاب معتمدة على أساس المحاصصة العشائرية).
- يصل عدد المندوبين إلى 14025 مندوبًا ($14025 = 51 \times 275$) يختارهم شيوخ العشائر.
- لا تُعدّ الدوائر الانتخابية دوائر نهائية، ولكنها دوائر مؤقتة لتنفيذ النموذج الانتخابي في 2016 فقط.
- ستصدر الدوائر الانتخابية النهائية في خارطة الطريق لانتخابات 2020 بعد إجراء إحصاء سكاني شامل.
- وضع ترتيبات خاصة لمندوبي صومال-لاند في انتخاب ممثليهم واختيارهم في البرلمان بمجلسيه؛ نظرًا إلى تعذر إجراء الانتخابات في دوائريهم، وذلك لأن السلطات في صومال-لاند ترى نفسها جمهورية مستقلة عن بقية البلاد منذ 1991.
- تعيين لجنة فدرالية توصي بوضع العاصمة الصومالية، وتتكون هذه اللجنة من 19 عضوًا، على أن تعين الحكومة الفدرالية 5 أعضاء، وعضوين لكل ولاية، مع عضوين من محافظة بنادر (العاصمة).
- تحديد لائحة شيوخ العشائر الـ 135 الذين شكلوا البرلمان المنتهية ولايته في 2012، والذين يختارون المندوبين الذين بدورهم سينتخبون أعضاء مجلس النواب الـ 275.
- اختيار أعضاء مجلس الولايات (المجلس الأعلى) الـ 54 على أساس الولايات الست (صومال-لاند، وبونتلاندا، وجوبالاند، وجنوب الغرب، وغلندغ، وهرشيبيلي)، بـ 8 مقاعد ($48 = 6 \times 8$)
- إعطاء كل من ولايتي صومال-لاند وبونتلاندا ثلاثة أعضاء زيادة على حصتهم في مجلس الولايات؛ نظرًا إلى استحوادهم على مساحة جغرافية أوسع من الولايات الأخرى.

- بعد انتخاب مجلس النواب ومجلس الولايات ينتخب البرلمان بغرفتيه (329 عضواً) رئيس الجمهورية باقتراع سري.

من هنا نلاحظ أن أهم التغييرات الجديدة التي تم استحداثها في 2016، هي:

- إنشاء مجلس الولايات (المجلس الأعلى) للبرلمان، والذي حالت الأوضاع دون تشكيله في 2012.
- إجراء الانتخابات في دوائر انتخابية في الولايات المختلفة أول مرة، حين اقتصر اختيار شيوخ العشائر للنواب في 2012 في العاصمة فقط.
- في دورة 2012، انتخب مجلس النواب البالغ عدده 275 رئيس الجمهورية، أما في دورة انتخابات 2016 فسينتخب الرئيس أعضاء البرلمان بمجلسيه، والبالغ عددهم 329 عضواً (275+54).

قاعدة المحاصصة العشائرية

بدأ العمل رسمياً في تنفيذ مبدأ المحاصصة العشائرية في البلاد في مؤتمر المصالحة الصومالية بمنطقة عرتا في جيبوتي في العام 2000، والذي أسس لاستعادة الصومال مؤسساته الدستورية لتمثيله في المحافل الدولية والإقليمية، بعد غياب عقد من الزمان عن الساحات الدولية، والغرق في مستنقع الحرب الأهلية، ومآسي اللجوء والمجاعة والإرهاب. ويرى الخبراء والمتابعون للشأن الصومالي أن أحد أهم أسباب تخلف الصومال، إنما يرجع إلى قاعدة 4.5 المعمول بها في تقاسم المناصب السياسية، والتي تخالف أبسط مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الطبيعية، وذلك لتكريسها مبدأ وضع الشخص غير الملائم في المكان غير الملائم، وإسناد الأمر إلى غير أهله.

ماهي قاعدة المحاصصة العشائرية 4.5؟

في مؤتمر عرتا في جيبوتي، كانت العقبة الكبرى التي واجهت الوفود، هي كيفية تأسيس برلمان وطني، وآلية اختيار أعضاء البرلمان، وعلى أي معيار؟ هل على معيار مناطقي على أساس المحافظات الـ 18 ونواحيها المعروفة؟ أو على أساس قبلي؟ وبعد مناقشات مضمّنية وجدل طويل أنهك الوفود وكاد يفشل المؤتمر، توصلوا إلى تسوية؛ كتل عشائرية كبيرة هي در، ودارود، وهوية، ودغل ومرفلي تحصل على نسب متساوية من

الحصص (244=4×61)، لكن الكتلة الخامسة تحصل على نصف حصة (31 عضوًا)، والتي هي عبارة عن تجمع للأقليات غير المنتمية إلى واحدة من الكتل المهيمنة على الوضع السياسي، ليصبح المجموع 275 عضوًا. وهدف مهندسو هذه القاعدة إلى أن تنحصر في اختيار البرلمان مؤقتًا، إلى أن يتم بناء مؤسسات الدولة، واستتباب الأمن، وإجراء إحصاء سكاني شامل، وتشكيل الأحزاب السياسية، وإنشاء الدوائر الانتخابية، وتنظيم الانتخابات، ولكن بعد مرور أكثر من 15 عامًا ما يزال الوضع يراوح مكانه، بل استقر الأمر على هذه القاعدة، إلى أن شمل كل منصب سياسي، ثم توسع حتى وصل إلى اختيار الفئيين، ضاربًا عرض الحائط بعنصر الكفاءة، ومبدأ تساوي المواطنين في الحقوق والواجبات.

إلا أن تعهد القيادات الصومالية إلغاء قاعدة المحاصصة العشائرية بإعداد خارطة طريق 2016-2020 يعد بارقة أمل للشعب الصومالي، وبداية تصحيح المسار السياسي للتحرر من قيود هذه المحاصصة.

الخارطة الحزبية والتحالفات الممكنة

لا توجد في الصومال أحزاب سياسية رسمية وإن تم إصدار قانون الأحزاب السياسية والمصادقة عليه في البرلمان الفدرالي، غير أن الوقت لم يكن كافيًا لتسجيل هذه الأحزاب، وبداية الحياة السياسية الحزبية. وفي المدة الأخيرة تزايدت وتيرة إعلان إنشاء الأحزاب السياسية تزايدًا ملحوظًا، حتى وصل عددها إلى قرابة العشرين حزبًا، وذلك استعدادًا للانتخابات المرتقبة. ويعدُّ تشكيل هذه الأحزاب أمرًا مطلوبًا من حيث المبدأ، ولكن التجربة تحتاج إلى تنظيم هذه الأحزاب وتنقيحها، في ظل قانون الأحزاب السياسية والتجمعات، وكان للصومال تاريخ سياسي قصير في الأحزاب السياسية المتعددة، شابها الكثير من الأخطاء في مرحلة الحكم المدني؛ بسبب حداثة التجربة التي امتدت من مرحلة الاحتلال، مرورًا بمرحلة الاستقلال، إلى الانقلاب العسكري في عام 1969 بقيادة محمد زياد بري الذي طبق فكرة الحزب الواحد القائد للدولة والمجتمع، وألغى تجربة الأحزاب السياسية الفتية.

يعد هذا التزايد ظاهرة صحية في عمومها، وتستحق التشجيع والمؤازرة؛ لأنها تلبي رغبات جمهور عريض من المواطنين، وتعد آلية حضارية للتعبير عن الرأي، وتقديم رؤية ورسالة، وبرنامج سياسي للتغيير وإصلاح الأوضاع وتصحيح المسار السياسي، ولكن يجب الحذر من كثرة الأحزاب التي تفسد الأجواء السياسية، ولتفادي

هذا الأمر ينبغي للبرلمان وضع شروط ومتطلبات من شأنها ظهور أحزاب حقيقية تتنافس على إحداث التغيير والإصلاح المنشودين.

بناء عليه؛ لا بد من دعم التجربة الحزبية في الصومال، وتمكين الشباب من الانخراط في الأحزاب المختلفة، والتنافس في البرامج السياسية وخدمة المجتمع، وبهذا الطريق يمكن تصحيح المسار السياسي، وبناء مجتمع مدني حر. ولا بد أن يسبق بناء الأحزاب بناءً المجتمع المدني، وذلك لوجود فئات لا تنتسب بالضرورة إلى أحزاب معينة، وإنما تفضل الحياد وتأييد الحزب الذي تراه يلائم الوضع الراهن والمرحلة القائمة. وإدًا؛ فاللاعب الأساسي في ملعب السياسة هو الأحزاب، أما المجتمع المدني فهو بمنزلة الجمهور الذي يقوم بدور التشجيع والمساندة.

طبيعة التحالفات الممكنة

لأن الأحزاب لم تدخل الحياة السياسية بعد؛ فإن المنطق العشائري يفرض نفسه، وهو السائد، ويناط تشكيل البرلمان بمجلسيه بشيخ العشيرة ورؤساء الولايات، فشيخ العشيرة هو سيد الموقف لأنه المخول إليه اختيار المندوبين الواحد والخمسين الذين سيُنتخبون أعضاءً في مجلس النواب البالغ عددهم 275 عضوًا، يليه في الأهمية رؤساء الولايات الذين يستأثرون بتعيين أعضاء مجلس الولايات (54 عضوًا)؛ بحيث سيعين رئيس ولاية بونتلاند 11 عضوًا، أما رئيس ولاية غلمدغ فسيعين 8 أعضاء، ورئيس ولاية جنوب الغرب 8 أعضاء، ورئيس ولاية جوبالاند 8 أعضاء، ورئيس الولاية حديثة التشكيل هرشبيلي سيعين كذلك 8 أعضاء، وبقيت ولاية صومال-لاند التي أعلنت انفصالها من جانب واحد عن بقية الصومال، والتي سيتم اختيار ممثليها في المجلسين وفق ترتيبات خاصة في العاصمة مقديشو، علمًا أن لها 11 عضوًا في مجلس الولايات، وبدوره سينتخب البرلمان بناءً عليه؛ لا دور للأحزاب السياسية في طور النشأة، وعليها الانتظار والاستعداد لاقتراع عام 2020. ومن هنا يتبين أن العوامل الحاسمة في الانتخابات القادمة هي شيخ العشيرة وقيادة الولايات وتأثير المجتمع الدولي والمال السياسي، في بلد احتل لسنوات صدارة الدول الأكثر فسادًا بحسب منظمة الشفافية الدولية⁷.

⁷ محمد أحمد عبد الله جوسار، "السباق الرئاسي: محددات النجاح"، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 2016/7/3، شوهد في <http://bit.ly/2f1WFRf>، في: 2016/11/22

محلّيًا

هناك مستويان من الصراع على الحكم في الصومال، يقومان على أساس الانتماء الفكري والقبلي. أما فكريًا فهناك اتجاه حركات الإسلام السياسي بتياراتها المختلفة، وهناك الاتجاه المدني بمشابهة متنوعة. ففي التاريخ القريب، سيطر الإسلاميون على الحكم باستثناء مدة الرئيس عبد الله يوسف أحمد، إلا أن المحللين يعتقدون أن حكم الإسلاميين في انحسار في مرحلة ما بعد الربيع العربي، وما أحدثه من تحولات سياسية وفكرية، وليس الصومال بعيدًا من هذه التطورات، بل يقع في قلبها. وبناء على هذه المعطيات؛ يذهب المحللون إلى أن هوية الرئيس القادم لا تنتمي إلى الإسلام السياسي في هذه الدورة الانتخابية. وعلى النقيض من ذلك، يرى محللون آخرون أن هيمنة الإسلاميين ستستمر؛ لمعطيات تفرضها المرحلة، فالصراع قائم مع حركة الشباب، وسيتلقى الشعب صدمة إذا تسلّم مقاليد الحكم رئيس محسوب على الاتجاه المدني والليبرالي. ويؤكدون - في حال حدوث ذلك - أن شوكة حركة الشباب ستقوى، بعد أن ضعفت جدًا في المرحلة الأخيرة؛ نتيجة عمليات الجيش الصومالي المدعوم بالضربات الأميركية، وقوات حفظ السلام الأفريقية⁸.

أما عشائريًا فالفاعلون الأساسيون في الساحة هم الكتل العشائرية الخمس؛ إذ تحتكر عشيرتان منصب الرئاسة بالتناوب منذ ما قبل الاستقلال - وهو ما عرف مؤخرًا بالاحتكار الثنائي للسلطة، في وضع مشابه لما عليه الحال في الولايات المتحدة الأميركية التي يهيمن فيها حزبان على المشهد السياسي - وهما كتلتا "هوية" و"دارود" المتفتتان على شيء واحد، وهو أن يظل الحكم متداولًا بينهما، ويختلفان في ما عدا ذلك. أما كتلة "دغل" و"مرفلي" فتوصف بالكتلة المرجحة؛ لأنها عادة ما تصوت في اتجاه واحد، فالمعروف أن ساكن الـ "فيلا صوماليا"

⁸الشرق الأوسط الرباط :

<http://aawsat.com/home/article/690556/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84-2016-%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D8%>

سيتمدد بتصويت هذه الكتلة التي يتزعمها شريف حسن شيخ آدم، رئيس ولاية جنوب الغرب، السياسي المخضرم، ورئيس البرلمان السابق. أما كتلتا "در" والكتلة الخامسة فتوصفان بالكتلتين المتأرجحتين؛ إذ تذهب أصواتهما في اتجاهات مختلفة.

إقليمياً

هناك ثلاثة محاور إقليمية مؤثرة حالياً في الساحة الصومالية، ولها ثقل سياسي، وحضور دبلوماسي قوي، في ظل توازنات المصالح الإقليمية والتنافس على الساحة الصومالية.

المحور الأول؛ دول الجوار الأفريقي، مثل إثيوبيا، وكينيا وأوغندا اللتين توجد قواتهما في الصومال، ولهما تأثير عميق في صنع القرار الصومالي، ويُعتقد على نطاق واسع أن المرشح المدعوم منهما تكون فرصه في الفوز بالسباق الرئاسي أعظم. ويذهب المتابعون إلى أن هذه الدول لا ترغب في عودة الرئيس الحالي؛ لأن تجربة السنوات الأربع التي قضاها في الحكم لم تكن مشجعة، على الرغم من أن العلاقة الدبلوماسية تحسنت جداً مع دول الجوار في ولاية الرئيس حسن شيخ محمود. ويرى مقربون من الرئيس الحالي أن هذه ليست إلا تكهنات أو تمنيات لا تستند إلى معلومات، وأن هذه الدول لا يعينها من يحكم الصومال وإنما يعينها استقراره⁹.

المحور الثاني؛ المحور الإماراتي-المصري، فلإمارات دور عظيم في الصومال، وتعد أكبر مانح عربي للدولة الصومالية، وهي أكثر دولة زارها الرئيس الصومالي في جولاته الخارجية، وكذلك لمصر مكانة وعلاقة مهمة لمساهمتها في استقلال الصومال. ولكن دعم هذا المحور للرئيس الحالي مشروط بتخليه عن جماعة الدم الجديد

⁹مركز مقديشو الربط :

<http://mogadishucenter.com/wp-content/uploads/2016/06/%D8%AA%D9%86%D8%A8%D8%A4%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%AF%D9%8>

(إحدى فروع الإخوان المسلمين المحظورة في كل من الإمارات ومصر)، والمؤكد أن هذا المحور سيدعم أي مرشح قوي بشرط أن يكون بعيداً من القوى الإسلامية¹⁰.

المحور الثالث؛ المحور التركي-القطري، وهذا المحور قوي وله حضور بارز في الساحة الصومالية، وهو الذي أوصل الرئيس الحالي المنتهية ولايته إلى السلطة، وسيستمر هذا المحور في دعم الرئيس؛ ولكنه سيعمل مع أي رئيس آخر يفوز بالرئاسة؛ لأن مصالحه ليست مع الأشخاص، لكن مع الدول¹¹.

دولياً

هناك المحور البريطاني-الأميركي، وقد سبقت بريطانيا الولايات المتحدة إلى الصومال، وعقدت مؤتمرين دوليين للصومال في 2011 و 2013، ولها سفارة مقيمة في مقديشو، وزار وزير الخارجية البريطاني مقديشو مرتين، كما زار جون كيري الصومال في أيار/ مايو 2015، وهو أول وزير خارجية أميركي يزور الصومال على الإطلاق. ويقرأ المحللون في تعيين الولايات المتحدة سفيراً جديداً في الصومال، وأدائه القسم، وملء الفراغ الدبلوماسي الذي تركه الأميركيون منذ أكثر من 25 عامًا، تغييراً جذرياً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية تجاه الصومال، بعد فشل التدخل الأميركي المباشر في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وانتهاء العملية بفشل سياسي وأخلاقي ذريع؛ نتيجة عدم فهم هوية المجتمع الصومالي وطبيعته وثقافته. وتعتقد الولايات المتحدة أن الوقت الملائم قد حان للعودة إلى الصومال، وخاصة بعد المتغيرات المتلاحقة في المدة الأخيرة، ومن تلك المتغيرات توجس الولايات المتحدة من زيارة رئيس الحكومة الصومالية شرماركي لموسكو في نيسان/ إبريل الماضي؛ لتطبيع العلاقات بروسيا، ولخوفها من نسج الصومال علاقات إستراتيجية بروسيا من جديد، إضافة إلى وجود الصين في الصومال منذ كانون الأول/ ديسمبر 2014. وتعتقد الولايات المتحدة متسلحة بدروس التاريخ أن الصوماليين وقياداتهم يمكن التعامل معهم من دون وصاية من أحد، ولكن الأهم هو أن الصومال مقبل على تحول سياسي سيغير مجرى الأحداث، وترغب الولايات المتحدة في أن تستغل الوضع ليقود الصومال رئيساً صديقاً لها.

¹⁰ "الإمارات العربية المتحدة ودورها المتنامي في دعم الصومال"، صومالي تايمز، 2016/3/17، شوهد في 2016/11/22، في:

<http://bit.ly/2gbYHug>

¹¹ "بعد الخليج العربي.. تركيا تتشئ قاعدة عسكرية لها في الصومال على خليج عدن"، ترك برس، 2016/1/18، شوهد في 2016/11/22،

في: <http://www.turkpress.co/node/17569>

أبرز المرشحين

هناك أربعة مرشحين بارزين، سنلقي الضوء على حظوظهم في الفوز ورهاناتهم الانتخابية؛ ويمتلك هؤلاء المرشحون الأربعة عوامل الفوز الرئيسية - إذا حالف أحدهم الحظ - من الخبرة السياسية، ودعم شيوخ عشائريهم ورؤساء الولايات التي ينحدرون منها، إضافة إلى الدعم الإقليمي والدولي، وهم:

• حسن شيخ محمود

الرئيس الحالي الذي يسعى لولاية جديدة لاستكمال برنامجه السياسي، ويعول على السلطة التي في حوزته للبقاء في الحكم، معتمداً على حزبه، وحلفائه الإقليميين مثل تركيا. وحملته منظمة، وتستحوذ على موارد مالية ضخمة لا تتوافر لخصومه، ويحاول الاستفادة من ضعف منافسيه مالياً، وهو متسلح بإنجاز استكمال تشكيل الولايات الفدرالية، غير أنه لم يسبق لرئيس صومالي أن نجح في الفوز بولاية رئاسية ثانية.

• عمر عبد الرشيد علي شرماركي

سياسي مخضرم، وابن ثاني رئيس للجمهورية، وأول من يتولى رئاسة الحكومة مرتين، مرة في أول حكومة في عهد الرئيس شريف شيخ أحمد، ثم الحكومة الحالية. معروف بدهائه وهذونه واتزانه وعلاقاته الواسعة داخلياً وخارجياً، وبخاصة علاقته الوطيدة بالغرب، وأهم رصيد يمتلكه هو كونه رئيس الحكومة، وربما يستفيد من الرغبة في إنهاء هيمنة عشائر "هوية" على الحكم في السنوات الأخيرة، ونزوع الصوماليين إلى التجديد. تكمن نقطة ضعفه في عدم توافر إمكانات مالية كافية لحملته، ولكن بحكم علاقاته الواسعة، ربما يؤمن الأموال اللازمة لإدارة حملة انتخابية ناجحة.

• شريف شيخ أحمد

رئيس سابق يحظى باحترام وتقدير بالغين في أوساط الشعب والنخب السياسية. نجح في نقل الصومال من المرحلة الانتقالية، كما تم طرد حركة الشباب من العاصمة في مدّة رئاسته للبلاد، وله علاقات واسعة على الصعيد الإقليمي والدولي، ربما يكون رجل المرحلة للملزمة الشأن الداخلي وتخفيف الاحتقان العشائري، ويستفيد من عدم نجاح خليفته في برنامجه السياسي، أما نقطة ضعفه فهو أنه لم يسبق لرئيس سابق أن نجح في دورة أخرى، إضافة إلى كثرة المرشحين.

• محمد عبد الله محمد (فرماجو)

رئيس حكومة ومرشح رئاسي سابق، له شعبية واسعة لإنجازاته في المدة المحدودة التي قضاها في رئاسة الحكومة، بعد أن خلف عمر شرماركي في رئاسة الحكومة في عهد الرئيس شريف شيخ أحمد، ويستحوذ على تعاطف من عشائر "هوية" على الرغم من أنه ينحدر من "دارود"، لديه فرصة نتيجة تعاقب عشيرة "هوية" على الحكم دورتين متتاليتين، كنوع من التغيير. قد يستفيد من بناء تحالف بين الأطراف المتنافسة في حال لم تجمع الأصوات الكافية. نقطة ضعفه الوحيدة افتقاره إلى العلاقات بالمجتمع الدولي الذي له تأثير عميق في العملية السياسية في الصومال.

المرشحون الآخرون

غالبًا ما يتكثّر المرشحون الآخرون ضد الرئيس الذي تنتهي ولايته، ومن المتوقع أن ينحاز المرشحون إلى أقوى مرشح من بينهم لتفويت الفرصة على الرئيس الحالي، ولكن المراقبين يعتقدون محدودية فرصهم في النجاح.

ومن المرشحين الذين يطمحون إلى الرئاسة¹²:

• عبد الولي شيخ أحمد محمد

ثاني رئيس حكومة في عهد الرئيس حسن شيخ محمود، خرج من رئاسة الحكومة بعد أزمة سياسية حادة مع الرئيس، ويعتقد المحللون أنه لا يمتلك قاعدة انتخابية تؤهله لكسب السباق الرئاسي.

• جبريل إبراهيم عبدلي

أكاديمي وسياسي وناشط مدني في مجالات السلام والتنمية، ويشغل حاليًا رئيس مركز البحوث والحوار، وله صلات وعلاقات واسعة بالقوى الوطنية بمختلف شرائحها، إضافة إلى المجتمع الدولي، لكن تنقصه الخبرة السياسية.

¹² محمد سعيد مري، "الرئيس القادم للصومال ... تحليل أولي"، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 2016/5/26، شوهد في 2016/11/22، في: <http://bit.ly/2fmPKKC>

• عبد الرحمن محمد فرولي

رئيس سابق لولاية بونتلاندا، وسياسي مخضرم، وله خبرة وإنجازات في مدة حكمه للولاية، وساهم في خروج الصومال من المرحلة الانتقالية، إلا أنه سياسي غير توافقي؛ لأن كتلين على الأقل من الكتل العشائرية ضده.

• عبد الرحمن عبد الشكور

وزير التخطيط والتعاون الدولي في حكومة عمر عبد الرشيد شرماركي، ترشح لمنصب الرئاسة مستقلاً في 2012، ولكن أثرت في سمعته الحملة التي شنت ضده إثر توقيعه مذكرة تفاهم مع كينيا عندما كان وزيراً، وأثارت جدلاً واسعاً في أوساط الصوماليين.

أزمة ممثلي صومال-لاند

تري صومال-لاند نفسها جمهورية مستقلة منذ عام 1991، بعد فض شراكتها مع جمهورية الصومال من جانب واحد، على إثر انزلاق البلاد في أتون حرب أهلية طاحنة، ولم تتل اعترافاً دولياً حتى الآن. والجدير بالذكر أن الحكومة الفدرالية وصومال-لاند بدأتا مفاوضات في عهد الرئيس شريف شيخ أحمد، وعقدت جولات من المفاوضات في كل من لندن ودبي وإسطنبول، لم يحدث خلالها اختراق؛ إذ تمسكت ولاية صومال-لاند باستقلالها المعلن من جانب واحد، وتمسكت الحكومة بوحدة الأراضي الصومالية، وأنها لا تقبل المساومة أبداً، أما ما عدا ذلك فهو قابل للنقاش والحوار. وما تزال المفاوضات مستمرة، على أمل حدوث انفراج وليونة في موقف صومال-لاند. لم تسفر الجولة الأخيرة من المفاوضات في تركيا عن جديد سوى التفاهم على استمرار المفاوضات، وهناك أمل في التعاون على الأمور الفنية والشؤون الأمنية، مثل النقل الجوي ومحاربة الإرهاب والقرصنة والجرائم المنظمة. ومن المهم الإشارة إلى أن المزاج السياسي العام لم يعد يمانع في الوحدة، ولكنهم يتخوفون من فقد مكاسبهم في الأمن والاستقرار في حال اتحدوا ببقية الصومال الذي يغرق في الفوضى بحسب وجهة نظرهم¹³.

¹³ محمد إبراهيم عدي، "صومالي لاند بين الانفصال والعودة للوحدة"، 2015/3/10، شوهد في 2016/11/22، في:

وللحفاظ على وحدة الصومال أرضًا وشعبًا؛ جرت العادة على مشاركة ممثلي صومال-لاند في مجالس الجمهورية، من دون موافقة قياداتهم في "هرغيسا"، بل تعدّ قيادات صومال-لاند ممثليها في مقديشو خائنين، وسبق أن حاكمت بعضهم عندما زاروا نوبهم في "هرغيسا". وفي هذه الأجواء برزت مشكلة جديدة على الساحة السياسية المشتعلة؛ وهي رفض ممثلي صومال-لاند في مقديشو وشيوخ عشائريهم حصتهم في مجلس الولايات، وبالبلغة 11 عضوًا، مطالبين بحصة أكبر من ذلك، تلائم ثقلم الجغرافي والديموغرافي في البلاد، وهددوا بأنهم لن يكونوا جزءًا من العملية السياسية إذا لم تتم الاستجابة لمطالبهم، وإذا لم يتم حل هذه الأزمة فإنها كفيلة بعرقلة مسار التحول السياسي والاستحقاق الانتخابي، وربما بإرجاء جديد للجدول الانتخابي بعد سلسلة الإرجاءات المتكررة؛ ما يفقد العملية الانتخابية مصداقيتها وزخمها¹⁴.

غير أن بعض المحللين يرون أن هذه الأزمة في طريقها إلى الحل، ولن تكون هناك عقبة تحول دون إجراء الانتخابات في موعدها لسبب واحد؛ وهو انقطار ممثلي صومال-لاند إلى أوراق ضغط سياسية لإصرارهم على الانفصال عن بقية البلاد، وعدم وجود اتصال مباشر بين ممثلي صومال-لاند في مقديشو وقواعدهم في "هرغيسا"؛ الأمر الذي يفقدهم الوزن السياسي المطلوب.

الخاتمة

من السابق لأوانه في هذه اللحظة من السباق الرئاسي الجزم بما يمكن حدوثه؛ بسبب التقلب السريع في الساحة الصومالية، ودينامية التحالفات بين الكتل السياسية والافتقار إلى أدوات قياس الرأي العام، وغياب تجربة الأحزاب السياسية، وهيمنة صيغة المحاصصة العشائرية المعروفة بـ 4.5، والتي يُعزى إليها تجمد العملية السياسية، ومراوحة الوضع القائم بين أزمة سياسية إلى أخرى، إضافة إلى أن من ينتخب الرئيس ليس الشعب الصومالي وإنما البرلمان الذي يُعدّ عينة محدودة من الشعب، ربما لا تكون بالضرورة مترجمة عن تطلعات الشعب الصومالي.

¹⁴ "Xubnaha Aqalka Sare Ee Somaliland Oo La Laalayo," Goobjoog news, 22/10/2016, accessed on 22/11/2016, at: <http://bit.ly/2gfXQdC>

وفي هذا السياق؛ فإن منصب الرئاسة محصور بين كتلتين معروفتين دون غيرهما من العشائر، والأدهى أنه يكاد ينحصر في عشيرة واحدة في مؤشر إلى "البينة" الصومال؛ بحيث تعرف كل عشيرة منصبها، وهذا طبعاً ليس لمصلحة الصومال. وفي كل الأحوال يجب إدراك أن توقعات جماهير الشعب والمهتمين بالشأن الصومالي، تجاه عملية انتخابية شفافة ونزيهة وفي وقتها وفق الجدول الزمني، تعد أمراً مشروعاً، ولكنها غير واقعية أو ممكنة التحقيق دفعة واحدة على الأمد القريب، فمع الصبر والإصرار وتكاتف الجهود الأهلية والحكومية تضيق الفجوة شيئاً فشيئاً بين الواقع والمتوقع، إلى أن يتحقق الهدف المنشود، في تحول سياسي سلس، يفرز قيادة قادرة على النهوض بالبلاد، وتحقيق الأمن والاستقرار والنمو الاقتصادي.